الصباح الدولية
15
العدد 3322 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 13 رجب 1440 - الموافق 20 مارس 2019
Wednesday 20 March 2019 - No.3322 - 11 th Year

معارضون يدعون رئيس الجمهورية للتنحي .. والجيش للبقاء بعيداً عن السياسة

بوتفليقة: الجزائر مقبلة على تغيير نظام حكمها

الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة

جزائريون يتظاهرون ضد بوتفليقة

الجزائر - «وكالات»: قال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، إن الجزائر مقبلة على تغيير نظام حكمها على يد الندوة الوطنية الجامعة.

ويواجه بوتفليقة، البالغ من العمر 82 عاماً، مظاهرات متواصلة غير مسبوقة منذ 22 فبراير الماضي، تطالب برحيله ورحيل نظامه. وتحت ضغط الحراك الشعبي، تراجع بوتفليقة عن الترشح لولاية خامسة، وأعلن تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان مقرر لها في 18 أبريل المقبل.

وكشف بوتفليقة، في رسالة له بمناسبة احتفال الجزائر بعيد النصر الذي يصادف 19 مارس من كل سنة، تم تسريب مقتطفات منها لبعض وسائل الإعلام، أن الندوة الوطنية ستعقد في القريب العاجل بمشاركة جميع الأطراف.

وأوضح بوتفليقة، أن الندوة، هي التي تتخذ القرارات الحاسمة الكفيلة بإحداث القفزة النوعية، والتي تتجسد من خلال تعديل دستوري شامل وعميق. كما أكد بوتفليقة على أن الشعب هو من يبت في التعديل الدستوري عن طريق الاستفتاء.

وتأتي رسالة بوتفليقة، بالتزامن مع تعهد نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح، بأن يكون «الجيش دوما وفقا لمهامه، الحصن الحصين للشعب والوطن في جميع الظروف والأحوال».

ودعا قايد صالح، إلى «التحلي بالمسؤولية من أجل إيجاد الحلول في أقرب وقت»، في إشارة إلى الأزمة السياسية التي تعيشها الجزائر.

من ناحيتها دعت مجموعة جزائرية جديدة برئاسة زعماء سياسيين وشخصيات معارضة ونشطاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى التنحي في نهاية ولايته في 28 ابريل المقبل، وحثت الجيش على الامتناع عن التدخل في السياسة.

ووجهت التنسيقية الوطنية من اجل التغيير في بيانها الذي أصدرته بعنوان «ارضية التغيير»، دعوة للحكومة إلى الاستقالة بعد مظاهرات حاشدة على مدى اكثر من 3 اسابيع ضد حكم بوتفليقة المستمر منذ 20 عاما، واشار البيان إلى الحاجة الملحة إلى تغيير جذري في النظام القائم بناءً على اسس جديدة، وبيد اشخاص جدد.

وتتعامل السلطات الجزائرية دوماً مع معارضة ضعيفة لكن الاحتجاجات المتزايدة افرزت بعض الخصوم الجدد من ذوي النفوذ، وبلغت المظاهرات ذروتها يوم الجمعة الماضي، بنزول عشرات الآلاف إلى شوارع الجزائر العاصمة.

ومن الشخصيات البارزة التي تشضمها التنسيقية المحامي والناشط المدافع عن حقوق الإنسان مصطفى بوشاشي، والقيادي المعارض كريم طابو، ووزير الخزانة السابق علي بن واري.

كما ذكر تقرير إخباري جزائري ان وزراء ورجال أعمال في الجزائر يسارعون بتصفية أملاكهم خوفا من ارتدادات الحراك الشعبي المطالب برحيل رئيس البلاد عبد العزيز بوتفليقة ونظامه.

وقالت صحيفة «الخبر» الجزائرية إن «رئيس الوزراء السابق، أحمد أويحي، الذي استقال من منصبه في الأسبوع الماضي، عرض فيلته الكائنة بأعالي حي حيدرة الراقي في العاصمة الجزائرية للبيع».

■ وزراء ورجال أعمال يصفون أملاكهم
■ حزب التجمع الوطني ينفي استقالة أمينه العام

وقالت الصحيفة نقلاً عن مصادر موثوقة ان «الوزير الأول المستقيل بعد اندلاع الحراك الشعبي، كان من المبادرين ببيع عقاراته في الجزائر بعد أن عرض فيلته في حي راق بحيدرة للبيع بسعر سيكون أضعاف أضعاف ما دفعه للخزينة العمومية عندما تنازلت له مديرية أملاك الدولة عنها بسعر رمزي».

واضافت المصادر ذاتها أن «سعر الفيلا الفخمة لا يقل عن 5 ملايين دولار، بحكم موقعها الاستراتيجي بأعالي العاصمة، وهي التي كانت مقراً لسفارة يوغوسلافيا سابقا».

وتحدثت الصحيفة عن مسارعة «رجال الأعمال والمال المحسوبين على النظام، في الأيام الأخيرة، إلى عرض ممتلكاتهم العقارية للبيع، بعد أن تعذر عليهم التصرف في ممتلكاتهم العينية من شركات وأصول منقولة تخضع لإجراءات إدارية معقدة ومطولة».

وأكدت الصحيفة أن هذه التحركات تعكس مخاوف مسؤولين في السلطة ورجال الأعمال من ارتدادات الحراك الشعبي المطالب برحيل النظام ورجالاته.

من جهته نفى مسؤول في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، أحد أكبر الأحزاب الموالية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، اليوم الإثنين، استقالة أمينه العام، أحمد أويحيى، على خلفية الأزمة السياسية التي تعيشها الجزائر.

وكان أويحيى استقال الأسبوع الماضي من منصبه كرئيس للوزراء، وقال في رسالة وجهها لأنصاره في الحزب كشف عن محتواها، إنه «يتعين الاستجابة لمطالب الشعب في أقرب الآجال لتجنيب البلاد أي انزلاق».

وعقد المكتب الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي جلسة مغلقة برئاسة أويحيى اليوم، لدراسة مستجدات الساحة الوطنية في ظل الحراك الشعبي غير المسبوق المطالب بإنهاء فترة حكم بوتفليقة، ورحيل نظامه.

وقال صديق شهاب، الناطق الرسمي باسم الحزب، للصحافيين: «استقالة السيد أويحيى لم تكن مطروحة في جدول أعمال اجتماع المكتب الوطني وهو موجود في منصب الأمين العام وسيواصل مهامه بحكم الشرعية».

ووصف شهاب، البيانات والنداءات التي تطالب بتنحية أويحيى، من على رأس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بأنها «خارجة عن الأطر النظامية للحزب».

من جهة أخرى، أكد شهاب، أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي «لا يتنكر ولا يدير ظهره للمطالب الشعبية»، وأن «الجزائر أولى من السلطة».

ويعقد الحزب الأحد والإثنين المقبلين، اجتماعاً للأمناء الولائيين من أجل «دراسة الوضع والخروج بما يساهم في استقرار الوطن».

من جانب اخر دعا أطباء الجزائر لاحتجاجات حاشدة ضد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، خلال احتفالات عيد الاستقلال في تصعيد للضغوط على الرئيس المريض الذي يتشبث بالسلطة.

وحثت التنسيقية المستقلة للأطباء المقيمين في بيان اليوم الإثنين، طلاب الطب على المشاركة في الاحتجاجات وإدانة «العصابات الحاكمة».

ويصر المحتجون على أن يحل قادة جدد محل بوتفليقة ورفاقه ممن شاركوا في حرب الاستقلال عن فرنسا بين عامي 1954 و1962.

وفي الأسبوع الماضي، أعلن بوتفليقة الذي يحكم الجزائر منذ 20 عاما سحب ترشحه لفترة رئاسة خامسة لكنه لم يعلن تنحيه عن الحكم، وأجل الرئيس الجزائري الانتخابات التي كان مقرراً لها الشهر المقبل وهو ما يعني عملياً أنه مدد فترة رئاسته الحالية، لكنه وعد بدستور جديد ضمن خطة للإصلاح.

ولم يوقف ذلك الاحتجاجات التي بدأت منذ أكثر من 3 أسابيع ضد النخبة الحاكمة التي ينظر إليها البعض على أنها غائبة عن الواقع.

ونادراً ما ظهر بوتفليقة (82 عاما) على الملأ منذ إصابته بجلطة في عام 2013، ويقول المحتجون إنه لم يعد لائقاً للحكم.

وفي تنازل جديد، أخطرت وزارة الشؤون الدينية في الجزائر أئمة المساجد أمس الأحد، بأنه لم يعد متعيناً عليهم إخطار السلطات بالخطب التي سيلقونها على المصلين للحصول على موافقة عليها، وعبر أحد كبار رجال الدين عن معارضة للحكومة الأسبوع الماضي.

وفي الجزائر العاصمة، شارك عشرات من العاملين في قطاع التدريب المهني في احتجاج ورددوا هتافاً ضد التمديد لبوتفليقة.

ومنذ عودته من العلاج الطبي في سويسرا، خسر بوتفليقة بعض حلفائه في الأيام القليلة الماضية ومن بينهم أعضاء كبار في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم.

وفي أحدث ضربة للنخبة الحاكمة، رفضت 13 نقابة جزائرية مستقلة دعم مساعي رئيس الوزراء المعين حديثاً نور الدين بدوي لتشكيل حكومة.

من ناحية أخرى تظاهر مئات الجزائريين وسط العاصمة أمس الثلاثاء، احتجاجا على ما اعتبروه تجاهلا لمطالب الشعب الذي خرج يوم الجمعة الماضي بالملايين ليرفض تأجيل الانتخابات، والمرحلة الانتقالية، بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وطالب المحتجون برحيل السلطة فورا، قائلين: «يجب سماع صوت الشعب لأنه فوق الدستور وفوق النظام الذي حان وقت رحيله».

وكان بوتفليقة وجه رسالة أمس الإثنين بمناسبة عيد النصر، قال فيها إن «الندوة الوطنية هي التي ستحسم الأمور الحساسة للبلاد، وستشهد حضور مختلف أطياف المجتمع».

واعتبر علي خلدون، أحد الطلبة المحتجين في ساحة البريد المركزي بوسط العاصمة، أن «اللغة التي تخاطب بها السلطة الشعب، تجاهلية، لا تصب في صالح البلاد، وتنم عن نظام فاسد يحاول كسب الوقت على حساب المصلحة العامة»، في حين، دعت أميمة شعاري إلى «ثورة جديدة في البلاد، ليتكرس فعلا الإحتفال بعيد النصر»، معتبرة أن الجزائر لم تُنه معركتها بعد.

عون يدعو الشعب اللبناني إلى المقاومة لتحسين الاقتصاد

الرئيس اللبناني ميشال عون

بيروت - «وكالات»: دعا الرئيس اللبناني العماد ميشال عون، اللبنانيين إلى المقاومة لتحسين الاقتصاد في البلاد، معتبراً أن الشعب المقاوم هو الذي يشتري من إنتاجه، ويأكل من أرضه.

جاءت تصريحات الرئيس عون في كلمة له بقصر بعبدا الرئاسي، خلال إطلاق الحملة الوطنية للنهوض بالاقتصاد اللبناني تحت عنوان «فكر بلبنان»، وذلك بحسب بيان صادر عن رئاسة الجمهورية اللبنانية.

وأطلقت جمعية تجار بيروت هذه الحملة وتبنتها الهيئات الاقتصادية ودعمها بنك لبنان والمهجر ونالت مباركة السلطات اللبنانية.

وقال عون: «الشعب اللبناني عليه أن يصبح شعبا مقاوما. فالمقاومة لا تكون دائما بهدف الحصول على الحرية والسيادة والاستقلال، وهذه اعتدنا عليها وقدمنا دما لأجلها، ولكن علينا اليوم أن نقاوم لنحسّن اقتصادنا».

ورأى الرئيس عون أن الشعب المقاوم هو «الذي يشتري من انتاجه، ويأكل من أرضه، ولا يعمل على تهريب الخضار من الخارج إلى الأسواق اللبنانية بحجة أن أسعارها أدنى، ومن المعلوم أن انتاجنا الزراعي كما الحرفي هما من الأفضل في العالم، وأنا أرتدي ثيابا صنعها خيّاط لبناني، كما أن أثاث منزلي لدى عقد قراني صنعته في بعلبك».

وأضاف: «لدينا إنتاج جيد وعلينا تصريفه، فلا يمكن دائما أن نستمر باستيراد كل شيء من الخارج ونزيد بذلك من قيمة العجز في ميزان المدفوعات».

وأعلن عون أن «هذه هي المقاومة الحقيقية التي من الممكن أن تبني وطنا، حاربنا كثيرا في الماضي، ولكن حربنا اليوم هي اقتصادية وعلينا جميعا المشاركة فيها، كل على قدره».

وأوضح الرئيس عون أن «لبنان يتميز بقطاعه السياحي الذي سيمنحه مردودا ماديا مرتفعا بسبب الاستقرار الأمني الذي يتمتع به، ولكن ليس بالضرورة أن يصرف اللبنانيون الأموال على السياحة في الخارج، فالمطلوب من اللبناني أن يستغني لمرة واحدة عن السياحة في الخارج كي يخفف من العجز المالي ويمنح هذا القطاع مناعة قوية».

الحوثيون ارتكبوا 1943 خرقاً في الحديدة

اليمن: قوات التدخل السريع تداهم وكراً لـ «القاعدة» في أبين

عناصران من قوات الحزام الأمني في اليمن

عدن - «وكالات»: داهمت قوات التدخل السريع التابعة للحزام الأمني بمحافظة أبين اليمنية، مساء أمس الإثنين، وكرا لتنظيم القاعدة الإرهابي في مديرية المحفد.

وقال مصدر أمني، بحسب ما أوردته وكالة «2 ديسمبر» الإخبارية، إن «قوات التدخل السريع داهمت مساء الاثنين، وكرا لتنظيم القاعدة في جبال الخيالة بمديرية المحفد، كانت تتخذه مركزا لإطلاق عملياتها الإرهابية».

وأوضح المصدر أن القوات المداهمة عثرت على كمية كبيرة من العبوات الناسفة والذخائر، وقذائف الهاون، وأنها تتعقب العناصر الإرهابية الهاربة.

من ناحية أخرى قال وزير حقوق الإنسان في الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، محمد عسكر، الإثنين، إن ميليشيات الحوثي ارتكبت 1943 خرقا في مدينة الحديدة، غربي اليمن، منذ إعلان الأمم المتحدة الهدنة وبدء سريان وقف إطلاق النار في 18 ديسمبر الماضي.

وجاءت تصريحات عسكر خلال ندوة بعنوان «اليمن بين مساعي السلام وانتهاكات حقوق الإنسان» نظمتها البعثة الدائمة لليمن في جنيف، ووزارة حقوق الإنسان، على هامش انعقاد الدورة الـ40 لمجلس حقوق الإنسان.

وأضاف عسكر، أن «تلك الخروقات أدت لضحايا جسيمة تمثلت في 123 شهيدا و627 جريحا بينهم نساء وأطفال».

واعتبر عسكر أن ميليشيا الحوثي لا زالت تستغل الهدنة لتعزيز مواقعها الدفاعية بحفر الخنادق وقطع الشوارع وزراعة الألغام كما أنها زادت من قصف المدنيين وتدمير المنشئات العامة والخاصة.

وتابع عسكر قائلاً: «بعد مضي أكثر من 3 أشهر على توقيع اتفاق السويد، ما زالت الميليشيات تلتف على الاتفاقات وترفض تنفيذها بل إنها ترتكب الانتهاكات والخروقات بشكل دائم، حيث أنها وضعت العراقيل أمام تنفيذ المرحلة الأولى من خطة إعادة الانتشار في الحديدة، وفقا لاتفاق السويد الذي تم برعاية الأمم المتحدة».

واتهم عسكر، الحوثيين بقصف مطاحن البحر الأحمر وتدمير 25% من مخزون الحبوب فيها والذي كان يكفي لما يقارب 3 مليون فرد، معتبرا ذلك «تعمد واضح لزيادة وتفاقم المعاناة الإنسانية».

واستطرد بالقول: «استغلت الميليشيات عملية السلام والضغط الأممي لإيقاف معركة تحرير الحديدة في فتح جبهة أخرى مغلقة لتصفية حساباتها وارتكاب جرائم إبادة جماعية بحق سكانها وهي منطقة حجور بمحافظة حجة، شمال غرب اليمن».

وحول ملف الأسرى والمعتقلين الموقع في السويد، لفت عسكر إلى أن الحوثيين ما زالوا يرفضون تنفيذ الاتفاق وإطلاق سراح الكل مقابل الكل، مطالبا بتنفيذ الاتفاق دون قيد أو شرط.

من جهة أخرى قال عضو الوفد المفاوض للحكومة اليمنية عسكر زعيل، الإثنين، إن ميليشيا الحوثي الانقلابية تصعد عرقلة تنفيذ اتفاق ملف مدينة الحديدة الاستراتيجي.

وأوضح زعيل عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، أنه «في تطور للتصعيد الحوثي لعرقلة مساعي الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق الحديدة، منعت الميليشيات رئيس الفريق الأممي لإعادة الانتشار مايكل لوليسغارد، من زيارة استطلاعية له إلى ميناء رأس عيسى».

وأشار زعيل إلى أن رئيس الفريق الأممي «تحرك إلى صنعاء وقدم شكوى إلى القيادي بالميليشيا محمد الحوثي».

وتحاول الأمم المتحدة تنفيذ المرحلة الأولى المتعلقة بإعادة الانتشار في الحديدة، وسط استمرار خروقات وقف إطلاق النار من الجانب الحوثي.